السياسة العمرانية في الجزائر بين الريفية والعولمة

Urban policy in Algeria between rural and globalization

د/محمد بلفضل[1]
أستاذ محاضر "أ"
كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة عبد الرحمان بن خلدون ـ تيارت
مخبر البحث في تشريعات حماية النظام البيئي. جامعة تيارت
البريد الإلكتروني: mohamed.belfedel@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال:2019/07/04 تاريخ القبول: 2019/08/30 تاريخ النشر:30/ 2019/11

ملخص: يطرح التوسع الحضري مسائل تثير مناقشات حادة، بسبب غموض الظاهرة في مجتمعات ظلت ريفية لفترة طويلة؛ في عصر تمر فيه المدن بالتحديث السريع وولوج تغييرات جذرية في وظائفها وعلاقاتها مع الريف، رغم تنوع السياقات والسياسات الوطنية. هذا النمو الحضري السريع صاحبته هجرة ريفية مكثفة؛ وتقدم الجزائر نموذجا مثيرا للاهتمام. وجاء القانون 29/90 بأدوات جديدة تعمل على تسيير وتنظيم المجال الحضري وفق نظرة جديدة تأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، والعلاقات الوظيفية بين المدينة والريف والمجال الحضري والمجال الإقليمي من جهة ثانية، لتبدأ سياسة حضرية جديدة منذ 1990. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى البحث عن أفضل السبل القانونية للتحكم في التوسع الحضري، والتقليل من مشاكل الهجرة الريفية والنمو الديمغرافي، وتفادي النقص الحاصل في الخدمات. ومن النتائج المتوصل إليها؛ وجوب إعطاء المدينة القدرات المؤسساتية للتسيير الراشد، والعمل بمنهج الشراكة مع كل الفاعلين دون إقصاء، وإعادة النظر في صلاحيات المتدخلين في العملية العمرانية.

الكلمات المفتاحية: التشريع العقاري، القانون التوجيهي للمدينة، التوسع الحضري، المدينة والريف، الهجرة الريفية،

Abstract: *Urbanization raises a sharp debate; because of the vagueness of the urban phenomenon in rural societies, in a rapidly evolving period and radically transformed in its functions and relationships, despite the diversity of national contexts and policies, this rapid urban growth accompanied by intensive rural migration; Algeria offers an interesting model, No. 90-29 New tools for the management and management of urban areas according to a new approach; takes into account all variables, functional relations between the city, rural, urban and regional. In this paper, we will discuss the best legal means to control urbanization, reduce the problems of rural migration, population growth and avoid lack of services. To reach the conclusion that the city should be given institutional capacity for management, a partnership with all actors without exclusion, and review of the powers of actors in the urban process.*

Keywords: *real estate legislation, orientation law, urbanization, city and country, rural migration,*

1- المؤلف المرسل: محمد بلفضل **الإيميل:** mohamed.belfedel@univ-tiaret.dz

مقدمة: بعد استرجاع الجزائر سيادتها، وجدت نفسها أمام موروث عقاري تسوده الفوضى والإهمال؛ وبسبب حداثة تجربتها غابت عنها رؤية شاملة فيما يتعلق بتنظيم المجال الإقليمي؛ حيث ركزت كل الأنشطة السياسية والإدارية والاستثمارات الاقتصادية بالمدن الكبرى، ما حولها إلى مراكز استقطاب للسكان. لتنمو بشكل سريع، وفوضوي. ترتب عنه إفراغ الأرياف بالتزامن مع نمو ظاهرة الهجرة والنزوح الريفيين، لأسباب عديدة أهمها الفقر، وتكدس الناس في المدن التي تحولت إلى أشباه مدن. ومع عدم وضوح استراتيجية وطنية للتنمية العمرانية في المدن الجزائرية، واختلالات مجالية وبيئية وركود قانوني في العشرية الأولى من الاستقلال.

وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال محاولة استدراك هذا الخلل، الذي أوجب إعادة تنظيم البنية المجالية الريفية والحضرية، بانتهاج سياسة عمرانية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، وتحقيق التكامل بين الفضائين؛ حيث يتوقع الديوان الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر سيقفز من 44 مليون في 2020 إلى 65 مليون نسمة في 2040.

والإشكال الذي تواجهه الجزائر؛ يتمثل في عدم التناسب بين الزيادة السكانية والناتج الخام الوطني. وهذه الظاهرة أصبحت محل اهتمام الدولة لاعتبارها قلب التحديات والرهانات، من خلال اعتماد إطار مؤسساتي وتشريعي ينظم شؤون المدينة حتى تؤدي دورها في تشجيع التطور التكنولوجي والاقتصادي، وجاذبيتها للاستثمار لاكتساح الأسواق الخارجية، ومركزا حضاريا جذابا لاحتضان التظاهرات الاقتصادية والثقافية والرياضية التي من شأنها ترقيتها. ونشير إلى أن اختلال التعمير ناتج عنه اختلال تسيير الإقليم وانعدام التوازن فيه، وعدم مسايرة السياسة العقارية للتغيرات التي شهدتها المدينة باعتماد الحلول الظرفية، مما أدى إلى توسع رقعتها الجغرافية على حساب الأراضي الفلاحية، خاصة السواحل.[1] ما يطرح إشكالية التحكم في النسيج الحضري والتوسع العمراني للمدن، ومعالجة المشاكل المتعلقة بالاقتصاد، البطالة، الجريمة وغيرها من المشاكل.

ويدخل هذا البحث، في إطار النظام العام العمراني، وانتهاج الجزائر خطوات في هذا المجال، كان أولها إنشاء المخطط العمراني المبدئي للبلديات، التي يزيد عدد سكانها 10 ألاف نسمة، وفي 1965 أنشئت وزارة الأشغال العمومية والبناء للاهتمام بهذا المجال ثم أنشئ مكتب الدراسات العمومية والهندسة المعمارية والبناء في 1968، إضافة إلى مكاتب دراسات وهيئات أخرى مهمتها إنجاز مخططات توجيهية حضرية لكل المدن الجزائرية نذكر من بينها (CADAT) في 1970 والتي استمرت إلى الثمانينات.[2] والمكتب الوطني لإنشاء المخطط العمراني التوجيهي لمدينة الجزائر(COMEDOR) 1970-1976،[3] لتطبيقه على مناطق التعمير الأولية والمناطق الحضرية السكنية الجديدة (ZUHN).[4] ونظرا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انتهجت الجزائر سياسة التخطيط الحضري بصدور قانون التوجيه العقاري 25/90 وقانون التهيئة والتعمير 29/90، ليتم تطبيقه عن طريق مراسيم تنفيذية.[5]

ويهدف هذا البحث إلى تحديد العلاقة بين الريف والمدينة؛ حيث أن المدينة الجزائرية تعاني اليوم من عدة اختلالات في كل المجالات؛ ما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص بين مدننا واختلال كثافاتها السكانية من منطقة لأخرى. واستمرار هجرة السكان، التي ساهمت في انتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة للعقار. ورغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية. كل هذا أدى إلى استصدار مشروع القانون التوجيهي للمدينة 06/06. الذي يعد قفزة نوعية في السياسات الاستراتيجية في تخطيط المدن، وأتى بحلول للمشاكل والاختلالات التي تعاني منها المدينة الجزائرية، فهل هذه الحلول مؤقتة أم ستكون حلول مستدامة للتحديات المستقبلية؟ وإلى أي مدى ساهمت السياسة التشريعية في مجال الريف والحضر في إرساء سياسة عمرانية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة؟

واقتضت طبيعة البحث أن نستخدم المنهج التاريخي للاطلاع على تطور الحضر في الجزائر، والمنهج الاستقصائي لجمع وتتبع كل ما له علاقة بالموضوع والمنهج الوصفي التحليلي للنصوص القانونية المسيرة للعمران. حيث سنناقش أولا ماهية التحضر، وثانيا موقع الفضاء الريفي والفضاء الحضري في النهج العالمي.

1. ماهية التحضر: التحضر، أو التمدن، كظاهرة يعني اتجاه سكان الريف للإقامة في المدن. لذلك ترتبط ظاهرة التحضر بثلاثة مصطلحات، وهي: الهجرة، الريف والمدينة. فالهجرة، أن يترك شخص أو جماعة مكان إقامتهم، لينتقلوا إلى العيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.[6] أما الريف، فيعني المناطق المحيطة بالمدن عادة. ويمتاز الريف بالمناطق الطبيعية والزراعية، ويعتبر المتنفس والرئة لتحسين ظاهرة التلوث البيئي؛ الذي كثيرا ما تعاني منه المدن عموما، والمدن الصناعية خصوصا.

1.1 الريف وتطور الحضر: يختلف الريف كثيرا عن المدن. من ناحية حجم السكان وتجانسهم، والحراك الاجتماعي، والناحية التعليمية. ويعتبر الريف في حالة تبعية كاملة للمدينة؛ فالخدمات التعليمية والصحية والترفيهية تتركز أغلبها في المدينة دون الريف؛ وذلك يشجع على الهجرة الريفية الحضرية. ويعد التحضر نموذجا أساسا للحياة؛ بمعنى تغيير أساسي في كل أنماط الحياة السائدة من الناحية الكمية والنوعية؛ في صور العلاقات الاجتماعية، وفي كافة مجالات النشاط البشري. وللتحضر أهمية حياتية، باعتباره وسيلة وأداة للوعي والتنمية المعرفية. ويحقق التحضر الظروف الملائمة للحراك المدني واحترام حقوق الإنسان، وحق بناء وتشكيل المؤسسات والكيانات والجمعيات الثقافية المختلفة، فالحياة الحضرية تعمق الممارسات المدنية.[7]

1.1.1 تطور التحضر بالجزائر: يعتبر تزايد السكان المقيمين في الحضر مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس النمو الحضري، ومنه الإشارة إلى انتشار أساليب الفكر الحضرية، عبر انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية قصد الإقامة الدائمة. ويمكن حدوث النمو الحضري كذلك بتطور الريف وتغيير نظام الحياة فيه إلى الأحسن. وفي الجزائر تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع، والثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديمغرافي الذي كان يعانيه الريف وتتابع زيادة سكان الحضر.

إن اختلاف نظرة الفقه للمدينة أثرت بصورة أو بأخرى على تحديد مفهومها، ووضع تعريف شامل ودقيق لها. وهذا يدل على تشعب جوانب دراسة المدينة. كما يعد القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الصادر في 1987 من النصوص القانونية الأولى في الجزائر؛ التي أوردت بعض أصناف المدن. لكن دون إعطاء تعريف واضح ومحدد لها، فالقانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وضع المبادرات الأولى لإدراج مفهوم المدينة في القانون الجزائري، واضعا تصنيفا لها مع تعريف كل منها بالمادة 03 من الفصل الأول بعنوان مبادئ وأسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وقد شملت الأصناف المعرفة بهذا القانون كل من الحاضرة الكبرى، المساحة الحضرية، المنطقة الحساسة إضافة إلى كل من المدينة الكبيرة والمدينة الجديدة.

والملاحظ عند تحليل طريقة معالجة هذا القانون موضوع المدينة، اقتصاره على تقديم تعريفات لبعض أصناف المدن التي كانت موضوع مجموعة من المخططات المتعلقة بتهيئة الإقليم، وبالتالي لم يأت بمفهوم للمدينة بل حدد المصطلحات المستعملة في هذا القانون وهو ما ورد في المادة 03 التي وردت فيها التعاريف. وعليه وإن كان هذا القانون قد ساهم في وضع تصنيف للمدن إلا أنه لم يضع تعريفا قانونيا لها. ليبقى مفهوم المدينة مغيبا في القانون الجزائري إلى غاية صدور القانون 06-06.

والمدينة بمفهوم القانون، حسب القانون التوجيهي للمدينة 06-06 بالمادة 03 من الفصل الثاني المتعلق بالتعاريف والتصنيف، هي كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهي نقطة وصل بين النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وتوفر أسواق عمل، ومجال ظهور الصنائع والتقنيات، وأماكن لتقديم الخدمات الاجتماعية والتربوية والتجارية والصناعية والاستثمارية. والعيش في هذا النظام أدى إلى إيجاد ما يسمى بالإنسان المتحضر.[8] وبهذا فقد وضع المشرع الجزائري تعريفا للمدينة وفقا لمنظوره الخاص، والمرتكز على معيارين المعيار السكاني للمدينة والمعيار الوظيفي.[9]

إن التحضر في الجزائر تاريخيا قديم؛ حيث عرفت بها حياة حضرية متنوعة تطور البعض منها وتواصل في حين اندثر البعض الآخر نتيجة لظروف متباينة، كنتيجة لتعاقب أجناس بشرية عليها منذ ما قبل الغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات الإسلامية والفترة العثمانية ثم الاحتلال الفرنسي؛ حيث تركت بصمات واضحة في تراثها العمراني، حتى غدت ظاهرة التحضر منتشرة في كثير من المراكز العمرانية

في الجزائر، وباتت تواجه عديد المشاكل أخطرها ارتفاع معدلات النمو الحضري سنويا في مختلف المدن، مع عدم القدرة على السيطرة على التوسع الحضري واحترام مخططات التهيئة والتعمير بسبب اختلال التوازن بين سرعة نمو النسيج العمراني وقلة إمكانات وسائل المراقبة بله انعدامها في بعض الأحيان ما أدى إلى فقدان السيطرة الأمنية على المدن كنتيجة للنمو العمراني المفرط وغير المخطط.

وكمحاولة، لمعالجة ظاهرة التحضر الحتمية في الجزائر، وضع الخبراء والباحثين المهتمين مجموعة من المحاولات والاستراتيجيات والبدائل التي يمكن اعتبارها وقائية للنمو الحضري المتوقع مستقبلا، كمحاولة تحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة وفق محدداتها وإمكاناتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية؛ خاصة بعد تداخل حدود بعض المراكز الحضرية ومجالاتها حتى أصبح من الصعب تعريف الحدود الوسطية لهذه المراكز بسبب تلاحمها العمراني.

ولذا يجب الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال؛ وذلك بتقسيم المجتمعات الحضرية إلى وحدات إدارية تتمتع بدرجة من الاستقلالية. وبناء هيكلة حضرية متزنة عبر مختلف جهات الوطن، مع عدم التركيز على العاصمة فقط أو المدن الجهوية الكبرى؛[10] من أجل إيجاد نوع من التوازن بين التجمعات الحضرية من جهة وتوجيه النمو العمراني نحو مراكز حضرية ثانوية بدلا من التركيز على المدن الكبرى. ولن يتم هذا الأمر إلا بتهيئة إقليم المدينة للتخفيف من الضغط على المدينة المركزية إداريا واقتصاديا وتشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف؛ وذلك عن طريق عدة إجراءات تحفيزية، مثل تنمية الريف وتحويله إلى مناطق جذب سكاني، وتطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة والريف المجاور بحيث تصبح رحلة العمل أو قضاء الحوائج سهلة.

علميا وعمليا، عزل الريف عن الحضر وحل مشكلات الريف لوحدها يعد أمرا مستحيلا؛ لأن أي تجمع بشري تترابط أجزاؤه وتتفاعل فيما بينها بشكل دائم ومستمر؛ حيث أدى النمو الحضري المتزايد لمشاكل كثيرة أخطرها أزمة السكن بسبب الزيادة الطبيعة لسكان المدن واستمرار الهجرة الريفية ما جعل الدولة غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن. وهذا يتطلب إعادة النظر في العلاقة بين المدن والأرياف.

إن السياسات المختلفة أنتجت التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات. ما أنتج اختناق المدن، بالتزامن مع عدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها. كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان اليومية، ما يستلزم التفكير الجيد والتخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية في ميدان النقل بصفة عامة، كضرورة تجهيز المدن والأحياء السكنية بجميع الخدمات والمرافق اللازمة للتخفيف من درجة الاختناق. إضافة إلى مشكل تناقص المياه الصالحة للشرب؛ حيث أصبح التمويل بها هاجس سكان المدن. كما اكتسح التوسع العمراني الأراضي الزراعية. هذه التحولات أثرت كثيرا على الإقليم الوطني. كما أثرت إعادة الهيكلة على صغار الفلاحين؛ وهم الغالبية العظمى في ريف الجزائر.

2.1.1 أثر التحضر على هيكلية المدينة الجزائرية: مثل معظم بلدان العالم، فإن الظاهرة الحضرية قد ترسخت في الجزائر في العقود الأخيرة وارتفع معدل التحضر من 4.8% في عام 1966 إلى 70.05% في 2017، وبهذا فقد نما سكان الحضر بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة الطبيعية بسبب الهجرة الريفية، والظروف الاقتصادية والأمنية التي مرت بها الجزائر. هذه المعطيات شجعت السكان على التنقل للمراكز الحضرية الأقرب إلى الريف. وقد أدى ذلك إلى توسع حضري قوي في المدن الصغيرة بشكل عام وخاصة تلك التي يتراوح حجمها بين 10 و 20 ألف نسمة. ولا يزال معدل نمو سكان المدن مرتفعا للغاية بمعدل 2.89٪ في المتوسط سنويا بينما استمر معدل نمو سكان الريف في الانخفاض ليصل إلى معدل سلبي وصل إلى: - 0.46٪.

وتشهد المدن الكبيرة، والمناطق المحيطة بها خاصة، نموا مضطردا أدى إلى ظهور ظاهرة البناءات الفوضوية ومدن الصفيح. كما تسجل المدن المتوسطة الحجم نموا متسارعا، مع استمرار المدن الصغيرة في جذب سكان المناطق الريفية والتجمعات الحضرية الصغيرة. وتنبئ آفاق نمو المدن الجزائرية بتفاقم المشاكل الحالية المثيرة للقلق بالفعل؛ كالاستهلاك المفرط للأراضي الصالحة للزراعة، تسريع تدهور التراث العمراني،

تلوث المياه الجوفية، الإدارة غير الفعالة للنفايات، والآثار التراكمية على البيئة وصحة السكان. ويرافق التحضر المتسارع الطلب الهائل على الإسكان والبنية التحتية، في حين أن مشاكل الإدارة الحضرية لا تتوقف.

ومن المرجح أن يصبح الوضع أكثر تعقيدا في المستقبل. ووفقا لموقع المكتب الوطني للإحصاء في يناير 208 فقد بلغ تجاوز عدد السكان المقيمين في الجزائر 42200000 نسمة، وأكثر من 70٪ من هذه الفئة من السكان في المدن، وسيصل هذا المعدل إلى 85٪ بحلول عام 2050 ، كما هو متوقع من الأمم المتحدة في 208. لذلك فالقضايا مثل تلك المتعلقة بمشاركة المواطنين وعلى نطاق أوسع المجتمع المدني في الإدارة الحضرية والتنمية المحلية لمدنهم ضرورة أكثر من أي وقت مضى.[11]

إن حركة التجمع السكاني فيما يتعلق بالسكن والوظائف أصبحت الآن معززة إقليميا، وبتأثير القرب المكاني وتضمين العلاقات داخل الشبكات. هذا التأثير جعل من الضروري مراجعة وضع إدارة تسيير المدينة في إطار استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. كما أن شبه التحضر يعكس تطور التحضر اليوم؛ فالظاهرة عامة ولكن متنوعة للغاية ويصعب تحديد أوصافها؛ حيث المدن تنمو باستمرار ويزداد عدد سكانها، وبالتالي تتغير أنماط الحياة الحضرية مع تطور فكرة المدينة.[12] ومن المؤكد أن التفكير الجدي لتصور سياسة خاصة بتسيير المدينة والتحكم في العمران تم تكريسه في ظل القانون التوجيهي للمدينة 06/06 وتأكيده في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. وفي القانون رقم 08/02 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها.[13]

2.1 الريف والحضر بين الزوال والتركيز: ما يميز الريف عن الحضر هو اختلاف تنظيم مساحة كل منهما. والتوزيع الخاص بالسكان والموائل والوظائف بداخل المناطق الحضرية والريفية الكبيرة. ويتضح التشتت في المناطق الريفية ويتضح التركيز كلما اقتربنا من المدن.

1.2.1 الريف بين التشتت والتجديد: إن موضوع التحضر وما رافقه من زيادة في توقعات السكان الحضر نسبة إلى سكان البلاد قد أثر وبشكل مباشر على جملة من العناصر الهيكلية للمدينة، وبالتالي افقدها جزء مهما في تحقيق التوازن المطلوب تحقيقه وإعادة نشر هذا التوازن إلى أجزاء أخرى من البلاد. فالتحضر في الدول النامية هو ليس ذلك التحضر الذي يسود الدول المتقدمة، والذي غالبا ما يكون متدرجا وخاضعا لتوجهات وتأثيرات ونسب من النمو المترادف مع الحاجات المطلوبة لليد العاملة، فالنمو الاقتصادي وتركز النشاطات الاقتصادية في الدول المتقدمة مرده إلى وجود حاجة لليد العاملة القادرة والماهرة على أداء تلك الأعمال والنشاطات. إذن هو يبحث في جانبه التنموي التكنيكي في سرعة وتطور الفعالية دون الأضرار بالمعايير الموضوعة لحصة الفرد من السكان أو من المهاجرين من الخدمات وغيرها. أما بالنسبة للدول النامية فمسألة التحضر لم تكن بذلك التدرج، وإنما جاءت بشكل قفزات سريعة وذات إيقاع غير متناغم مع استيعاب المراكز الحضرية لتلك الهجمات السكانية المتلاحقة ودالك لارتباطها بدخول الاستعمار واستيلائه على الأراضي الزراعية الخصبة إضافة إلى استعمال الميكنة، هجرة الفلاحين نحو المدن وظهور المدن الكبرى أو العملاقة.

وتدعم فكرة التشتت الريفي مشكلة التعدي المستمر عليه. حيث أن تأثير التشتت يعني نزع الملكية، الذي لا يزال سائدا من خلال التقدم في التحضر. وعلى الرغم من الانحسار التدريجي للمنطقة الريفية، يأخذ التشتت أشكالا مختلفة وليس خاصا بعالم الريف. ويدعم التمدن التشتت الريفي عن طريق الامتداد الحضري.

وتدل المدينة على تركيز الظواهر المؤسسية والتنظيمية، كما تدل أيضا على تشتت الأراضي ونقلها من الزراعة إلى مناطق اقتصادية. مما يفرض تسلسلا هرميا جديدا لكل من الفضاء والحركيات التي تمارس وتشارك في نهاية تفكك الفضاء في المناطق الريفية وتحويلها إلى الفضاء الحضري. والتغيرات في نمط الحياة الحضرية اليوم في البلدان المتقدمة، تتناغم أكثر مع فكرة المدينة المتحركة، وفي الواقع مع التمثيل الحضري الذي يفضل النزوح على التجذر والإقامة الدائمة، والتنقل المستمر على الاستقرار، وتشجع بشكل متناقض كما قد يبدو، الجوار والقرب، وهذا يعني تحقيق مزيد من الأداء للأنظمة التنظيمية والإنتاج الرشيد للغاية والنهج الاقتصادي للمدن.[14] وإن كان يبدو أن الحضر يهيمن ولكن الريف موارده كثيرة، وللقضاء على الانفصال عنه

أعادت البلدان المتقدمة الزراعة الريفية وتنشيطها في الواقع من خلال إثارة قضايا البيئة والتراث. وبما أن المناطق الريفية أقل تنظيما من الزراعة، فإن وظائف الإنتاج تفسح المجال أمام الاستهلاك. ويتحرك المزارعون ويملكون ممارسات أكثر فأكثر من تلك الحضرية. وتأكيد إعادة احتلال المناطق الريفية في بلد مثل فرنسا.

غير أن التغييرات المحدثة على المستوى الاجتماعي والسياسي كانت أكثر بروزا وفعالية في الريف الجزائري، حيث كان مفعول الإصلاح الزراعي أكثر دفعا للاضطراب. وأثناء هذه الفترة عرفت الملكية الكبيرة للعقار التي كانت تستمد شرعية الامتلاك من العهد الاستعماري تراجعا في تأثيراتها السياسية، وفقدت كثيرا من أراضيها. كما أعيد النظر في كيفيات امتلاك الأراضي من قبل سكان المدن نتيجة مفعول قانون الثورة الزراعية الذي كان يربط ملكية الأرض وحيازتها باستغلالها الفعلي.

والملاحظ اليوم وجود تغيير عميق في عالم الريف ومن شأنه أن يتجه نحو تخفيف أكبر من قيمه أو الاتجاه نحو ولادة هويات ريفية جديدة، والتي لا يزال يتعين إثباتها. وفي الدول الغربية ، هناك حديث أكثر عن الهجرة الحضرية أكثر من الهجرة الريفية تحت تأثير أزمة المدينة والتنقل في المناطق الريفية. ولمواجهة تطور هذه الظاهرة ، أطلق الاتحاد الأوروبي، لأكثر من عشر سنوات البرامج الهيكلية في المناطق الريفية التي لا تختلف تقييماتها حتى ذلك الحين معلومات جزئية فقط ، أكثر كما وأقل نوعا. كما كان لهذه التحولات والإجراءات تأثير حاسم في تحسين وتطوير مستوى حياة الفلاحين والتجهيزات السوسيو- ثقافية في عالم الريف.

واقعيا، العالم الريفي في حركية كاملة، إنه يتطور أيضا؛ والزراعة أيضا تخضع لضرورات السوق على أساس العرض والطلب ومعايير الإنتاجية ودمج حماية البيئة والتنمية المحلية. فهل المجتمع الريفي والمجتمع الحضري منفصلان عن محيطهما؟ إن حركة وتنقل السكان يغيران المحيط وبيانات المساحات ومعالم الأرض التي تعاد تركيبتها بشكل دائم. فليس من المنطق أن يكون الفضاء في المناطق الريفية كما في المناطق الحضرية أو العكس. لذلك بعض التجمعات الريفية تتجه نحو تغيير عنصرها الاجتماعي، ومن الناحية الاقتصادية أصبح المزارع هو رائد الأعمال، مما جعل هذه التجمعات الريفية في نهاية المطاف تجمعات حضرية. وبدأ طرح الأسئلة المتعلقة بالعتبة الديموغرافية، والعمالة، والبحث عن مؤشرات جديدة في المناطق الريفية. وهل لا تزال العلاقة بين المناطق الحضرية والريفية مناسبة لإحداث التغييرات التي تحدث على جميع مستويات التسيير الاجتماعية، المكانية والسياسية.

إن تحديث القطاع الزراعي واضح للغاية في الجزائر، لكنه غير كاف في ضوء التطور المتوقع في عالم الريف. وكان هدف الإصلاح الزراعي لعام 1971 يدخل ضمن إطار استراتيجية بناء وطن تخلص منذ فترة قصيرة من نظام استعماري. وكجزء من استراتيجية التصنيع للبلاد دمج الريف باعتباره صاحب المركز الأول في مقاومة الاستعمار الفرنسي، مع الأمة وشرعيتها السياسية.[15] وبذلك ربط التحالف الحضري الريفي الجديد.[16] بمعادلة الفرص للتقدم والرفاه ومن ثم الحاجة إلى التحضر وتجهيز أرياف في صورة مدن؛ من خلال بناء قرية زراعية بها الكهرباء، جاهزة للسكن الريفي، ذات مدرسة ومركز صحي، وفتح ممرات بالمناطق الجبلية.[17] بمعنى التوجه نحو تحرير عالم الريف مع مراعاة طبيعة الحياة الريفية. وبالتالي يعد الإصلاح الزراعي بمثابة الحلف الجديد بين المدن والأرياف. ولقد استفاد الريف خلال هذه الفترة من مشاريع استثمارية هامة في مجال السكن الريفي، والتجهيزات الاجتماعية-الثقافية، وتعميم الكهرباء الريفية. [18]

وفي المخطط الوطني للتنمية، تساهم الصناعة في تحديث الفلاحة، وذلك عن طريق استعمال الوسائل التقنية. وبذلك طرأت تحسينات وتطورات في مجالات التنظيم والإنتاج الفلاحي، وداخل هياكل عقارية بواسطة إصلاح زراعي. حيث إن الهياكل العقارية الموروثة عن الاستعمار كانت معروفة حينذاك بازدواجية جد حادة. وهكذا فغداة الإصلاح الزراعي فإن أقل من 2 % من مالكي الأرض (كانوا يحوزون على أكثر من 100 هكتار)، متمركزين في ربع مساحة الأرض (23 % بالضبط)، بينما القطب الثاني : الثلثين (69 %) من المشتغلين في القطاع الفلاحي يحوزون على أقل من 10 هكتارات، يتقاسمون بالتقريب 8.7 % من الأراضي

الفلاحية. بينما كانت المداخيل المحصلة من كراء الملكيات غير المستغلة أصلا، أو التي هجر أصحابها أراضيهم تقدر بعشر الإنتاج الخام الفلاحي للقطاع الخاص؛ أي 500 مليون دينار.[19]

ولقد تميزت ثمانينيات القرن 2 ببداية الخروج عن الاشتراكية بإرجاع الأراضي إلى أصحابها الأصليين التي أممت بالثورة الزراعية لعام 1997،[20] وبمنح حق الاستغلال في 1987 للعمال المزارعين من خلال القانون المتعلق بكيفيات استغلال المستثمرات الفلاحية.[21] وبذلك فالدولة هي التي تنظم الأرياف وتعرف الهياكل الزراعية والمجالات الطبيعية، والفلاحين والملاك والأراضي التي تبقى بعيدا عن عملية التحول الريفية. لذا ترتبط هذه العقود من الإهمال الريفي بنقص الحماس لخدمة الأرض، مع العلم أن الزراعة، في السنوات الأولى من الاستقلال كانت تمثل أكثر من نصف القوى العاملة 55٪.[22] والسؤال من سيشكل الريف الجزائري مستقبلا؟

لقد بدأ تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) في سنة 2000، ليضع الريف في عملية تنموية طويلة الأجل، تطلبت مستوى عال من الإدارة والإشراف الفني وكذلك الاستثمارات الهامة التي قاربت 40 مليار د.ج في 2010. ومر هذا البرنامج دون إجماع على سياسة التكيف الهيكلي التي همشت مرة أخرى غالبية المزارعين والمنتجين الزراعيين. فهل هذا يعني ريفا جديدا ونهاية الريف التقليدي؟ كما حدث في العالم الغربي.

لقد أولى المشرع الجزائري اهتماما كبيرا بالأراضي الفلاحية، باعتبارها مجال الأرياف، والعمل على حمايتها والحفاظ على طبيعتها،[23] كما وضع قيودا لاستغلالها بنص المادة 4 من القانون29/90 التي جاء فيها:" لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية:

-التي تكون في الحدود المتلائمة مع القابلية للاستغلال الفلاحي عندما تكون موجودة على أراض فلاحية ". فلا يمكن إنجاز المباني في الأراضي الفلاحية إلا بعد الحصول على رخصة صريحة من السلطة الإدارية، حسب الأشكال المحددة في شروط تسليم رخصة البناء وكل بناء يراد إنجازه داخل الأراضي التابعة للأملاك الوطنية المسيرة في إطار المستثمرة الفلاحية، أو المنشأة الأساسية ولو كانت مخصصة للعمل الفلاحي، لا يمكن أن يتم إلا بعد الحصول على رخصة صريحة بالبناء، والقيام بإنجاز أي بناء أو مشروع لا صلة له بالفلاحة ودون الحصول على رخصة يؤدي إلى فقدان صفة العضوية في المستثمرة.

وبالنسبة للبنايات ذات الاستعمال السكني في المناطق الخصبة فلا يرخص بإنجازها إلا للملاك أو الحائزين أو الشاغلين الذين يبادرون بذلك في نطاق الاحتياجات الذاتية، وهو ما أكده قانون 29/90 بموجب المادة 48 التي تنصص على أنه " تنحصر حقوق البناء بالأراضي ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد كما يحددها التشريع الساري المفعول في البناءات الضرورية الحيوية للاستغلال الفلاحي والبناءات ذات المنفعة العمومية، ويجب عليها في جميع الأحوال أن تندرج في مخطط شغل الأراضي".

ويمكن استغلال الأراضي الفلاحية عن طريق الحصول على ترخيص وذلك بعد استشارة الوزارة المكلفة بالفلاحة وهو ما أكدته المادة 49 من القانون 29/90 في حالة غياب مخطط شغل الأراضي المصادق عليه، ويمكن الترخيص بـ:

-البنايات والمنشآت اللازمة للري والاستغلال الفلاحي.

-البنايات والمنشآت ذات المصلحة الوطنية أو اللازمة للتجهيزات الجماعية.

-التعديلات في البنايات الموجودة."

ونصت المادتين 10 و 11 من القانون 29/90 على أنه يتكفل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي ببرامج الدولة والجماعات الإقليمية، والمؤسسات و المصالح العمومية، سواء ما تعلق منها بالتوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي، وتشمل هذه التوجهات تخصيص الأراضي سواء على مستوى البلدية الواحدة أو مجموعة بلديات، وتبين الأراضي المبنية والأراضي المخصصة للبناء، ويتم تحديد هذه التوجهات وفقا لدراسة تعتمدها المصالح المعنية للتهيئة والتعمير ، باحترام المخططات الأخرى المعدة مسبقا إن وجدت و يتعلق الأمر بمخطط التهيئة العمرانية.

مما سبق؛ يتبين أن الحديث عن الريف في الجزائر ليس بالأمر السهل؛ ذلك أن الجزائر تقع ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، وبعدد سكان يتجاوز 43 مليون نسمة، وبفاتورة مرتفعة. ما يكشف عن أزمة عميقة في الريف عموما. حيث لم تنجح السياسات المختلفة في حل هذه الأزمة، إذ أن الاستثمارات المعتبرة المعتمدة مثلا لتموين البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)؛[24] والذي يهدف إلى ترقية الريف عن طريق التنازل عن أراض غير مستغلة، من أجل تغطية النقص المسجل، وإعادة تشكيل نظام الإنتاج، وتصدير المنتجات إلى أوربا وإنشاء مناصب شغل دائمة لم تفلح. بسبب السياسة الريفية المتناقضة، هذه الوضعية تتعلق بعوائق كبرى ناتجة عن عوامل طبيعية وتقنية، ولكنها شديدة الارتباط بالمسار التاريخي لعالم الريف الجزائري.

2.2.1 ازدواجية الريف والحضر: إن أهم ما يميز الجوانب القانونية لسياسة المدينة والعمران، هو الرغبة الأكيدة والحرص الشديد الذي أولته الدولة للتكفل بمشاكل المجال الحضري، من ناحية التنظيم والتسيير الفعال المبني على مبادئ الحكم الراشد، بالاعتماد على التجارب والخبرات المستمرة، والممارسة الميدانية والكفاءة في التسيير والمراقبة لعمليات التخطيط التي كانت تفتقد إليها الأطراف الفاعلة في التعامل مع المجال الحضري .وكان من الضروري في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، إعادة النظر في التشريعات والقوانين لتصبح مسايرة لمتطلبات هذا التوجه، فصدرت العديد من القوانين لتدعيم عملية تنظيم المجال العمراني وتحسين الإدارة باتباع طرق تسيير فعالة، من خلال إدخال ميكانيزمات ومفاهيم تحدد كيفيات تدخل الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين العموميين والخواص والمواطن والمجتمع المدني في تنظيم وتسيير المدينة.

وتتمثل أهم توجهات الدولة في ميدان تخطيط وتسيير المدينة، في حل المشكلة العقارية وإعادة الاعتبار للملكية الخاصة ، حيث عمل المشرع الجزائري على تحرير المعاملات العقارية من كل القيود ، وخلصها بالتالي من احتكار البلديات استنادا للقانون9/ الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، بإلزام احترام وظيفة الأراضي واستخدامها طبقا لما تسطره أدوات التهيئة والتعمير، وتعمل هذه الأخيرة على تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي بتنظيم عمليات البناء على إقليم البلدية.[25]

إلا أن إدارة المدن، تنفلت أكثر وأكثر من السلطات المحلية. حيث أصبح التخطيط الحضري في البلدان المتقدمة من أكبر قطاعات الأعمال مع استراتيجيات التنمية والخطط والمشاريع الحضرية.[26] لذلك فإن البحث عن استراتيجيات للتطور المتماسك، لا يمكن معها شرح الصعوبات في تنمية المدن بسبب فشل سياسات تسيير الفضاءات. وفي السياق الجزائري، يبرز التحضر نقص التحكم في نمو المدن وفي رؤوس الأموال؛ حيث نلاحظ النمو الحضري على حساب الأراضي الفلاحية، وبأرياف غير منظمة، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات سلبية، مسببة أزمة أصبحت واسعة الانتشار في المناطق الحضرية والريفية.

وهنا نشير إلى أن مختلف الإصلاحات قد فشلت في إعادة الهيكلة الزراعية وتنظيم عالم الريف. هذا النقص في السيطرة هو الذي يلخص الموقف من عدم التدخل الذي شجع بشكل غير قانوني وغير مشروع التمدن، وهذه التطورات أدت في النهاية إلى القضاء على المدن وعلى جودة الحياة فيها. كما أن جميع الامتيازات في الأراضي التي وجهت إلى التعمير أدت إلى تغييرات لا رجعة فيها مست عالم الريف الذي فقد قيمته اليوم بسبب العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة. حيث يشهد التطور الاجتماعي والاقتصادي إشراك الجميع في عملية عميقة التغييرات في الهياكل، والتي تشير إلى تعريف مجتمع ما بعد الصناعة؛ أي مجتمع الخدمات والمعلوماتية. التي لا يمكن فصلها عن مرحلة ما بعد التحضر.[27]

وتشير الفئات الاجتماعية المكانية ريفية وحضرية إلى المواصفات الديموغرافية والاقتصادية (السكان، الكثافة، التنقل، السكن والوظائف)، دون الإشارة إلى الزراعة في العالم الريفي أحيانا. وهي تشير أيضا إلى البعد المورفولوجي، التاريخي والمؤسسي المختلف. وبالتالي فالريفية لها معنى فقط فيما يتعلق بالحضرية. فهي تعني ما هو غير حضري. ويتم تعريف الريف بواسطة منظر طبيعي، ونموذج للبناء يعكس بواسطة مكوناته أسلوب ومواد البيئة المحيطة. وخلاف المدن والتجمعات الحضرية فإن الباقي هو مناطق ريفية في الغالب. وعلاوة على ذلك، فإن درجات وأشكال العلاقة مع المدينة هي التي تحدد المزيد من المناطق وكذلك الأراضي بين المناطق

المحيطة بالمدن، والفضاء الذي اخترقته الديناميكية الحضرية، وهناك منطقة وسيطة، لا يزال يتعين تحديدها، وكذلك المساحات التي تقع أكثر وأكثر تحت مسمى غير الرسمية أو الهامشية.

وتظل المدينة مكانا للهزات ولكن أيضا مكانا للاستقرار. والريف كذلك هو مكان التغيير أيضا ولكن أقل إيقاعا وأبطأ بالتأكيد من المدينة. والمواصفات التمييزية للمدينة والريف تتناسب بشكل أقل في الدول الغربية التي أقرت في وقت مبكر نهاية الازدواجية، والتغيرات في العقليات والسلوكيات اللامدنية. ومع ذلك، فإن الازدواجية ما تزال قائمة في البلدان غير المتقدمة، ولا شيء تحدد بين المناطق الريفية والحضرية. [28] وبين عالم الريف والحضر، لم تعد مسألة الزمن قائمة؛ حيث ازدواجية التناقض المعادي للريف والحضر تعمل بنفس الطريقة، ولكن بطريقة غير محددة للدول غير المتقدمة. كان هذا هو الحال من قبل للأسئلة التي أثيرت أن تسود في الولايات المتحدة في 920، ثم في 950 في أوروبا، في وقت كان فيه التوسع الحضري واسع الانتشار. وفي أوروبا، لا تزال فكرة الزراعة الريفية سائدة، والتي بدأت تضيع في ستينيات القرن العشرين مع تحضر الريف، من خلال وظائف جديدة في الإنتاج والاستهلاك السكني والسياحي. وأصبحت المشاركة في التنوع والتوصيف من خلال تعدد النشاطات.

إن الحيوية الديموغرافية الجديدة للريف مع التقدم الحضري وظاهرة التمدن وضعت حدا للريفية التقليدية أين يسود ثبات المناظر الطبيعية الزراعية. ومنذ خمسينيات القرن 20، في البلدان غير المتقدمة، هزت الإصلاحات الزراعية العالم على جميع مستويات التنظيم وتفكيك الهياكل. ومع ذلك، وإن كانت وتيرة التنمية سريعة للغاية بالنسبة للمناطق الحضرية، فهي أقل بكثير في الريف، الأمر الذي يخضع الريف اليوم لهيمنة مزدوجة سواء إقليميا تحت تأثير المدن الوطنية، أو على نطاق أوسع بسبب وجود نظام دولي يفرض الآن قواعده الاقتصادية وقواعد التبادل.

وقد بدأ تحرير الأراضي في الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي بقانون عقاري جديد،[29] ولكنه لم ينظم الفضاءات الريفية. وبقيت الملكية الفردية مخفية وفي حالة من الفوضى في الهياكل الزراعية، و تزايدت ظاهرة تشتت الأرياف والتركيز في المدن بسبب الأزمة الأمنية التي مست الريف وطردت أهله. ليتراجع معدل الريفية في السنوات الأخيرة. وفقا للتوقعات الرسمية البالغة 39٪ في 2001، إلى 37٪ في 2010.

من الواضح أن العالم الريفي يعمل أكثر على تطهير المشكلات الديموغرافية وكذلك تلك التي يطرحها التحضر أو البحث الحضري؛ والريفية تبقى تثير قضايا تحرير عالم الريف. الحفاظ على استقرار وثبات السكان واستمرار النشاط الريفي خاصة الزراعة. هذه هي قواعد الحفاظ على الفضاء في المناطق الريفية. أما التوجهات الأخرى فستكون ممكنة لتعزز الطبيعة والتراث الثقافي للمجتمعات الريفية.

3.2.1 التحضر وتحديد المدينة: إذا كان العمران هو مكون الفضاء الحضري، فهل هو فعال بما فيه الكفاية لتحديد المدينة، وهل سيكون هناك بالفعل أهمية مكانية للحضر؟

إن المدن، عموما، أماكن للنجاح الاقتصادي والاجتماعي. وقد ورد في موروثنا الثقافي:" اسكنوا المدن ولو جارت"؛ وحتى وإن كان هذا الكلام نسبيا، تبقى المدن ونموها المستمر مظهرا للتنمية والاندماج في الاقتصاد المحلي والعالمي. وينتج سكان المدن عن النمو الديمغرافي أو الهجرة الريفية إلى المدينة بحثا عن عمل بسبب الفقر، أو بسبب الفجوة الكبيرة بين مستوى المعيشة في الريف والمدينة، كما يرتبط بالتنمية الاقتصادية. وبذلك تصبح المدن أماكن مركزية للحركية الإقليمية والعالمية المساهمة في ظهور أعمدة اقتصادية جديدة تقودها التقنيات الجديدة، لضمان التنمية مع السعي إلى دمج البيئة في أهداف نموها.

بداهة، لا يمكن للتحضر وحده، تحديد الأنظمة الحضرية المتمددة للغاية، في حركية بعيدة من قواعد القيادة الحضرية. بالنسبة لكثيرين من مخططي المدن، من الضروري العثور قبل كل شيء على ماهية جوهر المدن؛ حيث المناطق الحضرية تتمدد أكثر وأكثر شمولا، والمدينة تشكل موضوع اعتراف دائم بها. والأمر يتعلق بمسألة البحث عن الحدود، ووضع العلامات عن طريق قواعد سلوك وتداول النظم الحضرية المتنامية. عندما نكتشف أن جميع المناطق المتحضرة بدون تحضر، فكيف نحقق هذا الانتقال من الحضر إلى التحضر؛ لأنه بدون

هذا الانتقال يصبح من الصعب استحضار المدن أو التحدث في مصطلح "مدينة". ولمعرفة الحدود العملية للتحضر فإن مصطلح التحضر يشير عادة إلى مكان نوعي يسكنه ويتشاركه مجموعة من الناس ويسمح بتكون علاقات ولقاءات مهذبة ومدنية مع بعضهم البعض.[30]

لذا يعتبر التحضر جوهر العلاقات في المدينة، وحتى في أسلوب الحياة، بطريقة اجتماعية بين سكان المدينة وشكل من أشكال السعادة في العيش ووتيرة الحياة.[31] وسيكون من الجيد استعادة المدينة التي يكون وسائل التنقل فيها عن طريق المشي أو ركوب الدراجات، على سبيل المثال. وإن ما يهم حقيقة، في مواجهة الاختلالات الحضرية، هو الجودة الحضرية التي من شأنها أن تعيد المشهد الحضري إلى مكانه في الهيكل الحضري وبالمثل تعزيز الفضاء العام و أشكال الاحتلال واستخدام الفضاء الحضري. والبحث عن التماسك الحضري يصبح ضروريا في تخطيط وإدارة المدن، وبالتالي في بعض الأحيان الحاجة إلى العودة إلى تخطيط المدن كحل فوري. يمكن أن يعني العمران أيضا تراكم العناصر الكمية التي تضخم حجم المدينة أو المساهمة في رفع تنوع وجودة التفاعلات الاجتماعية المكانية، ولكن ليس هذا لتقدير معايير المدينة الكبيرة.[32]

يحدث أن يكشف العمران، كطريقة للوجود في المدينة وممارسة المدينة صورة للمدينة النموذجية أو السعي لمدينة مثالية "المدينة الفاضلة" يصعب بناؤها نظرا لتصميم المجال الحضري المثالي، دون صراعات. الواقع الحضري هو أكثر تعقيدا من ذلك بكثير. ولا يمكن للعلاقات الحضرية تحديد ما يشارك في العلاقات الاجتماعية التي تنسج الروابط والفواصل والإيقاع الحضري الذي يتميز بالحياة والحركة في المدن. ومع ذلك ، يصبح إيجاد التحضر ضروريا لأن المدن تسعى لتكون أكثر جاذبية في المستقبل للأشخاص والشركات. بينما تتنوع مناهج التحضر فإنها لا تزال تركز على البحث عن المدينة، التي لا يزال ممكنا نموها بالتماسك والإدارة. وفي المدن الحديثة، يتم إضفاء الطابع الرسمي على الهيكل الحضري الأقل تنظيما من خلال شبكات النقل والتحضر والربط البيني.[33]

يبقى حقيقة أن المدن الكبيرة لها نصيبها من المناطق الحضرية، والتي حصلت عليها لربط التنوع الثقافي والتنقل والمواطنة المزدوجة المحلية والعالمية.[34] أما في المدن التقليدية، لا تطرح مسألة التمدن، لوجود مدونة سلوك تميز المدينة وقواعدها عن أي عنصر أجنبي، ريفي مثلا. فالتمدن، نظريا أو كممارسة حضرية، سيكون أكثر انسجاما مع هياكل مهملة تجاوزها الزمن.[35] والمدن، كونها أقل عدوانية للمتسللين إليها، ستتطور بنوعية مع الزمن، عن طريق المشاركة، عن طريق التبادل، والاستقبال؛ فالحضرية تعني المواطن المتمدن، وهذا يتقرر مع اختلاف الزمن ومع التنقل وقبول التنقل كممارسة حديثة للمجال الحضري، التوافق بين المكان والزمان؛ هذا الاختلاف الذي بدأ يميل إلى الاختفاء في مدن الدول المتقدمة. وحتى العائلات، لم تعد لديها روح الاستمرارية التي صنعت تاريخها، و مدينتها أو تراثها. علاوة على ذلك، فإن العمران أو التمدن كأدوات تحليل المناطق الحضرية، هي أدوات محدودة؛ بسبب أنها تحمل تصورا شخصيا مؤقتا وإن كان ضروريا ولكنه غير كاف لتحديد الأصناف الدائمة للتحضر.

2. الفضاء الريفي والفضاء الحضري في النهج العالمي: لا مجال للحديث عن التحضر بأبعاد عالمية نتيجة السياحة الدولية، الثقافية أو العمرانية. بل هو أسلوب حياة قائم على تقاطع الحركية.[36] أو هو التحضر الخفي على ضفاف السياحة.[37] لذلك يعتبر تهيئة الأماكن العامة أصل الممارسات المتعلقة بالسياحة والتي أصبحت عناصر إعادة تأسيس التمدن والتحضر.

1.2 أثر العولمة على السياسة الريفية الحضرية: السياسة الريفية الحضرية الشاملة تضفي الشرعية على عملية اندماج وعدم اندماج العالم الريفي بطريقة أكيدة، ولكن أيضا اندماج لعالم المدن. والاندماج في الاقتصاد العالمي يسمح بانخراط الفضاءات ذات العلاقة في مردوديتها كمنتج اجتماعي. وتعزيز جوانب التراث أو المناظر الطبيعية. أما بالنسبة للمزارعين، فإن تمثيلهم وممارساتهم في المناطق الريفية أصبحت ذات أكثر وأكثر قيم مجتمعية عامة.

1.1.2 المدينة والتنوع الحضري: في المناطق الحضرية أو الريفية. يبدو أنه لا يوجد شيء يفلت من إعادة التهيئة التي تفرضها العولمة. وبالتالي فإن التغيير في ملكية الأرض وفقدان قيمة التربة والبنية الزراعية لصالح البناء بأشكال جديدة تأكيد للتطور الذي لا مفر منه للمدن وتطوير التراث العمراني فيها وزيادة تكلفة الممتلكات في ظل المضاربة الدائمة في الأراضي.[38] وهنا يثور التساؤل حول قدرة السياسات الحضرية الموجودة والقائمة على مرافقة التغيرات وبالتالي السيطرة على العقارات. فالمدينة كمكان تكون فيه المسافات أقل، والكثافة أكثر والتنوع ظاهر. وهذا التعريف لا لبس فيه للمدينة، ومع ذلك فهو يميل إلى الخلط بينه وبين مجموعة متنوعة من الحالات. وستكون شروط التنظيم الحضري، وفقا لبعض المؤلفين، أكثر ملاءمة لمصطلح مدينة الذي يظهر ويختفي ولكن يبدو أنه أمر يصعب السيطرة عليه.[39]

ونشير هنا أنه في أكتوبر 2016، أقرت بلدان العالم، في مؤتمر الموئل الثالث الذي ينعقد مرة كل 20 عاما، جدول الأعمال الحضري الجديد، وهو خطة تاريخية تضع معيارا عالميا جديدا للتنمية المستدامة للمدن، وتوجه الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عصر تغير المناخ. وفي فبراير 2018، اجتمع زعماء الدول وقادة المدن مرة أخرى في الدورة التاسعة للمنتدى العالمي للمدن في كوالا لمبور، ماليزيا، للمضي قدما في مناقشات أكثر تعمقا حول موضوع مدن 2030 مدن للجميع؛ تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

وتسهم العمليات التي يدعمها البنك الدولي والمساعدة التقنية في تحقيق الهدف رقم من أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة الجديدة لجعل المدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة للجميع. كما يعمل البنك الدولي مع القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين لبناء مدن ومجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة في جميع أنحاء العالم والمساعدة في خلق اقتصاد تنافسي يوفر أنواعا جديدة من الوظائف، لاسيما للفقراء في المدن. حيث يستثمر البنك، باعتباره الممول الرئيسي للتنمية في العالم، ما متوسطه 6 مليارات دولار سنويا في تنمية المدن والقدرة على الصمود في جميع أنحاء العالم... وهو ملتزم أكثر من أي وقت مضى بمساعدة البلدان على تلبية المطالب الحرجة المتعلقة بتوسع المدن، وجعل المدن والمجتمعات شاملة، ومرنة ومنتجة ومستدامة للجميع. وقدم البنك الدولي في المنتدى الحضري العالمي ثلاث أفكار رئيسية ضرورية لنجاح تنفيذ الأجندة الجديدة الخاصة بالمدن:

1. تمويل الأجندة الجديدة الخاصة بالمدن
2. تعزيز التنمية الإقليمية
3. تعزيز القدرة على الصمود في المدن إزاء تغير المناخ ومخاطر الكوارث

كما عرض البنك أيضا بعض المعارف والابتكارية والإجراءات التحوّلية التي أثبتت أنها تساعد على إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في المدن في جميع أنحاء العالم. وهو يهدف إلى تعزيز التنمية الإقليمية؛ حيث هناك حاجة ملحة لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل في هذه الأراضي المتخلفة والمدن. وهذا هو مجال التنمية الإقليمية، فهي تساعدنا على فهم المدن لا ككيانات فردية منفصلة فحسب، بل أيضا الربط فيما بينها بما يسمح بنمو اقتصادي أسرع وتيرة وربط السكان بالوظائف الأفضل. ويشير تقرير المدن الأفريقية إلى أن تحسين أوضاع الأفراد والشركات في المدن الإفريقية عن طريق الاستثمار بقوة في البنية التحتية وإصلاح أسواق الأراضي أمر أساسي لتسريع النمو الاقتصادي، وزيادة الوظائف، وتحسين القدرة التنافسية للمدن.

وسياسة المدينة تباشرها السلطات العمومية لأجل معالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن، وتسهيل الإدماج الحضري لسكان الأحياء المهمشة عن طريق توفير الشغل وتسهيل الولوج إلى المصالح والتجهيزات

وسياسة المدينة في التجربة الفرنسية تعني تدخل السلطات العمومية إراديا بهدف تحسين الحياة بالمناطق الحضرية التي توجد في وضعية صعبة أو هشة، والحد من الفوارق بين المجالات الترابية وهي ترتكز أساسا على التجديد الحضري وتوفير الأمن والوقاية من الانحراف والاهتمام بالتنمية الاجتماعية والثقافية للأحياء المستهدفة. هذا الأمر فرض عليها التفكير في وضع برامج خاصة لمواجهة هذه المشاكل، أخذت أسماء مختلفة مثل:"المدينة الاجتماعية"،"عقد التنمية الاجتماعية للأحياء"،"ميثاق جودة المدن"،"التجديد الحضري"،"أجندة 2 المحلية"،"المخطط المحلي للسكن"، "سياسة المدينة" وما شابه.[40]

كما أن المقاربات المختلفة للفضاء الحضري تعطي في كل مرة أوصافا جزئية فقط. فالمدينة، نظام معقد لا يمكن تبسيط خصائصه ومكوناته، وفي الوقت نفسه تعد قالبا يتم فيه وضع مكونات مثل الوظائف، رأس المال، الخدمات والإدارة... والتي تعتبر ضرورية لهيكل ديناميكي يتمثل في التبادلات والتفاعلات بين كل العناصر، وبهذا فالمدينة وسيلة لتنظيم المعرفة. ولكن حبس المدينة في نموذج لتبسيطها وتخطيطها؛ من الناحية الواقعية يصبح أكثر تعقيدا يوما بعد يوم. وقد أصبحت المدينة، عاملا اقتصاديا ومركزا للقرار وحجر الزاوية للموارد. وفي الوقت نفسه، تدير نفسها كشركة طليعية ذات قيمة دولية.[41]

لذلك تعتبر دراسة المدينة من خلال ممارسة الوظائف أمرا شائعا وتوجيه البحث في بعض الأحيان نحو تسليط الضوء على مشاكل تكثف وعدم تكثف النسيج الحضري، كما تسلط الضوء على خصائص المدينة من خلال الوظائف التي تظهر مهيمنة.

لكن المدينة لا تختزل في المواضيع الحضرية أو في مجموعة من الوظائف. لذلك هذا الاستخدام الواصف يبدو اليوم غير فعال. وهذا سبب إضافي لتوسيع وظائف المدينة في مجملها؛ حيث أن المدينة في الأساس مجتمع سياسي من حيث المبدأ، وله أقاليم، وله إنتاجية ضرورية و ربما حضارة اقتصادية وتقنية وثقافية وسياسية.[42]

كما تملك المدينة القدرة على تشكيل الأقاليم وهي كائنة في أصل شبكات أكثر تعقيدا. وبالتالي تقع في مركز عملية الهدم والبناء وإعادة الهيكلة المكانية، والتي انتهت بالنتيجة إلى تفكيك العلاقة بين الريف والمدينة والأقاليم ذات العلاقة. وهذا التفكيك يعني أن المدينة، في نموها، تساهم في نوع حضري منتشر، إلى حل الحضر وحتى في بعض الأحيان إلى ذوبان المدينة حيث تصبح غير مدينة.

بالتوازي مع هذه الفوضى الحضرية، يقع الضغط الآن على الانتقال الحضري، والعودة إلى المدينة، عن طريق إعادة استرجاع التمدن والحضرية. والحاجة إلى إعادة الاعتبار وإعادة الإدماج في المناطق الحضرية تستشعر من خلال البحث عن مراكز جديدة لتحقيق إدماج أكثر قوة وتناسقا اجتماعيا. وفي نهاية المطاف، نسجل هشاشة في المدن من خلال تنميتها. أما بالنسبة لتعميم الظاهرة الحضرية، يبدو أنه ليس لديها معنى آخر غير المقاربة المفاهيمية العالمية لمفهوم المدينة ونتيجة لذلك، اندماجها في الاقتصاد العالمي. وترمز الإقليمية الجديدة بالتوازي مع عملية نمو المدن الكبرى، إلى انتشار مجمعات حضرية ووظيفية لدمج المنطقة الريفية لتصبح احتياطا للأراضي واستراتيجية لتوطين الموائل أو الأنشطة والبنى التحتية الجديدة.

إن الإدراك بأن للإنسان حق في التمتع بالريف، يحدث تغييرا، مما يؤدي إلى تراجع هذا الركود. وهكذا يفتح النقاش حول مستقبل عالم الريف ومستقبل عالم المدن؛ مع العلم أن في العديد من البلدان المتقدمة بدأ النمو في إعادة إحياء المناطق الريفية وإعادة تنشيطها بالموازاة مع قضايا البيئة والتراث.[43] وفي البلدان غير المتقدمة، علاقة المدينة بالريف تتعايش مع الحاجة إلى تحديث هياكل إنتاج السلع والخدمات دون أن تكون قادرة على الإعلان عنها بطريقة واضحة في مرحلة التمدن. ويبقى أمر تحديد تعريف للريف أو الحضر موقوفا على مستوى تطور المجتمع.

ويبدو أن للجزائر رؤية عالمية وبرنامج عمل. فكل من الإجراءات الثلاثة لبرنامج العمل موضح بمزيد من التفصيل، ويتم تقديم سياسة المدينة، المنصوص عليها في القانون 06-06 لتوجيه وتنسيق جميع التدخلات وخاصة تلك المتعلقة بـ: التخطيط الحضري، مراقبة خطط النقل والسفر والمرور، الإدارة الجيدة للخدمات الأساسية المتعلقة بالبيئة والأمن والشبكات المختلفة والتخطيط الحضري وتحسين البيئة المعيشية والنظام الإنتاجي

الذي يجعل المدينة تحي. ولكن رغم ما كانت تهدف إليه الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية إلا أنها وقعت في تناقض واضح بين الجانب النظري والتطبيقي.[44]

2.1.2 اندماج المناطق الريفية: من أكثر الصعوبات التي سيتعين على عالم الريف مواجهتها هي اندماجه من ناحية استيعاب الزراعة، وتوسع الحضر في المناطق الريفية لتلبية احتياجات سكان المدن من ناحية أخرى؛ حيت أن الاتجاه يسير أكثر نحو اختفاء المناطق الريفية التي تتميز بالتشتت الاقتصادي والديمغرافي واستبدالها بما بعد الريف الصناعي والذي يركز على العديد من الأنشطة والوظائف والسياحة الفضائية الطبيعة. وبالتالي يخضع تطور الريف لأهداف المجتمع العالمي وتحقيق الرغبات مثل مجتمع المدن. وحتى بالنسبة للمدن المتقدمة التي حافظت على علاقات الاندماج والتضامن مع الريف، فقد يحدث أن المناطق الريفية تتحضر، من خلال تعديل عميق في هياكلها المهنية، وتتباين أكثر وأكثر مع الريف حيث الهياكل الفلاحية الهرمة فقط. علاوة على ذلك سيكون الاندماج إجراء عقاريا متلائما مع الاستثمار في العقار الحضري وانتشار الممتلكات الصغيرة والصغيرة جدا. وإن كان التصنيع في الريف قد طور من قبل عددا من النشاطات، فالواقع الآن هو أن الامتداد المستمر للمدينة يهدد المزارع على مدى سنوات ماضية؛ حيث أن الاندماج الأفقي أو الإقليمي ليس هو الاندماج الوحيد للزراعة، بل هناك أيضا الاندماج الرأسي مع الزراعة الصناعية، بموجب عقد أو شراكة متعددة بين مؤسسات، كأصل لإدارة ثلاثية موحدة ومنظمة تقسم الوظيفة الزراعية بين العمل والإدارة والتنظيم. وهكذا ساهم التصنيع وتطوير الزراعة بهذا الشكل في تعطيل الهياكل والممارسات المعتادة.[45]

وفي الميدان الزراعي، ظهرت صعوبات أكثر حدة منذ ربط إرشادات التوجيه في التهيئة والإنتاج بخيارات التجارة الإقليمية أو العالمية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعتبر عنصرا آخر من عناصر إضعاف العالم الريفي الذي لم يعد بإمكانه، كما كان من قبل، أن يتنبأ أو يتخذ القرارات اللازمة لتحوله. والسياسات العامة ستقرر كذلك تطورها ولمصلحة الفلاحين والمزارعين. ومع المخاوف البيئية، من الأنسب إنشاء إطار وقائي ومستدام، لمواجهة الحالات الطارئة على العقارات. فالعقار ثروة غير متجددة و نادرة وتخضع للمضاربين العقاريين من جميع الأنواع، وفي أي بلد سواء البلدان المتطورة أو غير المتطورة. ليصبح المجال ملكا ثقافيا مشتركا ومدافعا عنه من قبل الجميع، والمناظر الطبيعية نظام بيئي يكون فيه الإنسان عنصرا من المتدخلين كما أن الزراعة عنصر من المتدخلين.

إن إدارة المناطق الريفية تكشف عن تغييرات من خلال ظهور التضامن بين المساحات والممارسات والوظائف والخدمات أكثر تكيفا مع تنوع البيئات والنظم الإيكولوجية والتي نريدها أكثر استدامة. وبالتالي فإن المناطق الريفية وشبه الحضرية هي دعم لا غنى عنه في الإنتاج الزراعي أو الغابي. فالمدينة، كمصدر للدخل تشارك أيضا في وظيفة صيانة المناظر الطبيعية الريفية. والفضاءات رغم اختلافها ولكن تصبح مندمجة من أجل إدارة كلية وأكثر اندماجا. وهنا يثور التساؤل، هل دمج الفضاء الريفي يعني التفكيك أم ينبغي أن ننظر إليه على أنه إعادة تركيب من خلال ما يسميه البعض "الريف ما بعد الصناعي"؟

وإذا كان الريف التقليدي في البلدان المتقدمة قد أفسح المجال للزراعة الريفية في المناطق الريفية، ففي البلدان غير المتقدمة ورغم التغييرات لأجل زراعة واسعة النطاق وأكثر تنافسية كما في حالة الدول المغاربية، ورغم أن الهياكل سليمة والمناظر الطبيعية الزراعية دائمة أكثر من أي وقت مضى، إلا أنه لم يفسح لها المجال.

أخيرا، نقول أن العولمة تسبب التعارض وتفرض أوضاعا متناقضة في الفعل المتطور، بشكل جذري وسريع. وهناك معطيات متعددة تكشف عن الحاجة إلى معايير توضح عدم تجانس النظام، وفي بعض الأحيان حتى بالنسبة للبلدان المتقدمة توجد الحاجة إلى العودة إلى الريفية والقيم التقليدية الأصيلة التي صنعت الريف في الماضي. وعليه، فإن العلاقة بين الريف والحضر قد تشرذمت وهي تزداد بشكل متزايد وأكثر تميزا.

3.1.2 اندماج الفضاء الحضري أو التشكيل الحضري الجديد: أصبحت المدينة بعد مشاركتها في تحول الريف شريكا في الأفعال الواجب اتخاذها في الحفاظ على التراث النباتي. إنه استرجاع للزراعة الإنتاجية التي تظهر اليوم آثارها السيئة على البيئة والإنسان في شكل تلوث واستنزاف. والمدينة تعني الاستهلاك ولكن مع حماية

الصحة والأمن والنظام من المنتجات والتي يجب أن تكون صحية وذات جودة عالية. والجودة تكون من خلال الزراعة البيولوجية، في حين أن المزارعين لديهم حساسية لهذه القضايا، باعتبارهم وإلى حد ما مسؤولين عن عملية الإنتاج والاستهلاك. وعلى السلم الجغرافي، تدمج المدينة مع مساحتها غير المبنية خارجها والمؤهلة للتعمير. إنه تحول من المدينة إلى المدينة-الدولة؛[46] والتي من شأنها أن تحدد البحث عن الاستمرارية في الحيز الحضري مثل المدينة التقليدية. والأهمية التي يجب أن تعطى لأي مشروع حضري يجب أن تكون مرتبطة بالانشغال الريفي. وتمثل المدينة الفضاء الحضري وفي نفس الوقت الفضاء الريفي. وعلاوة على ذلك تصبح، ضمن نظام المدن التي تسعى إلى أن تكون عالمية، وتحتل مركزا في الإقليم أو المنطقة، وذات أهمية حاسمة في التنظيم الدولي. وتقدم خدمات الاقتصاديات عبر الوطنية.[47]

إن الهدف العام المنشود هو إعادة تشكيل ودمج الفضاء الحضري. وتكون حماية المدينة بحزام نباتي أخضر مثلا داخلة في إعادة تكوين المشهد الحضري. وتحقيق فكرة جعل المدينة أكثر جاذبية تستمر إلى داخل المركز الحضري من خلال تجميل المدينة وتحديث ساحاتها العامة وتنظيف شوارعها، بما ينعكس على المنطقة عامة. وهذا الذي يجب أن يكون أساسا في اهتمامات التخطيط العامة وداخل الاحتياجات الجديدة؛ لغرض تشكل بيئة معيشية تتنافس على الرفاه وجودة الحياة الحضرية.

إن العودة إلى التمدن المحلي أو الجواري يوجه التنمية الحضرية نحو تلبية احتياجات السكان، وفي الوقت نفسه يخلق الظروف لمزيد من الاتصال وخلق فن معماري يصلح أن يكون ذو طابع دولي بمساحات خضراء وبمناظر خلابة، وتجهيزات وخدمات ذات مستوى عال من الجودة؛ حتى تصبح نوعية الحياة في المدن، واحدة من العوامل المحددة لقرارات واستراتيجيات جذب الاستثمار وجلب المهنيين المؤهلين تأهيلا عاليا. وقد تحقق المدن الاندماج من خلال البحث عن مدينة دائما كبيرة ومتطورة، والابتعاد عن التخلف. وهذه هي النوعية الجديدة من النظام الحضري أو ظاهرة المدن الكبرى الآخذة في التبلور؛ والتي تعبر عن كل من المركزية، الجاذبية، التماسك الداخلي، التنمية، الاندماج وعدم التهميش، في اتجاه التطور. ومع ذلك، فإن الاندماج لا يمكن من التحكم في ظاهرة المدن والحواضر إلا بواسطة سيادة سياسية للمدن؛ ولن يتحقق ذلك إلا بديمقراطية حقيقية تطور الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة، وأيضا المواطنة المدنية الحضرية ونشر الوعي الحضري.

2.2 التعمير والمدينة: يمثل العقار في الجزائر أحد الملفات الشائكة والساخنة تتجاذبه قوى متصارعة باعتباره ريعا يمثل عصب الاقتصاد بينما تعمل أطراف موضوعية لإخضاعه لإجراءات تتوفر على حد أدنى من قواعد الشفافية والوضوح، فرغم كونه أحد أهم عناصر التنمية الحضرية المستدامة حيث يعتمد توسع المدن على رقعة الأرض التي تمتد عليها، إلا أن الطبيعة القانونية لهذه الأراضي من حيث ملكيتها واستخدامها ، قد تضع رغبات المالكين لها في وضع معارضة مع أهداف أدوات التهيئة والتعمير أو تصبح محل مضاربة، ولهذا كان من الضروري أن يوفر التشريع آليات استهلاكه، بما يخدم مصلحة المدينة والمجتمع والتنمية ويضمن التوجيه والتحكم في نمو المدينة. إن الاستغلال المفرط للأراضي القابلة للتعمير هو إخلال بأحد أهداف التنمية المستدامة المتمثل في الاستجابة لاحتياجات الأجيال الحاضرة دون أن نعرض للخطر قدرة الأجيال اللاحقة في الاستجابة لحاجياتها انطلاقا من كون العقار ثروة غير متجددة، وانتهاك القطاعات غير القابلة للتعمير مثل المحيطات الفلاحية، السبخات، والمناطق الأثرية، التي تحددها المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير. ومحاولة وضع سياسة عقارية حضرية تهدف إلى تدعيم قدرة المدينة وتأمين تنميتها المستدامة حتى تكون قادرة على مواكبة التحولات والتحديات التي تجابهها.

1.2.2 المدينة المستدامة: عرفها المجلس الفرنسي للتنمية المستدامة كما يلي: المدينة التي:

- يوضع للسكان وسائل التصرف، كي تصبح المدينة منظمة وتؤدي وظائفها في شروط سياسية واجتماعية وثقافية مرضية لهم ،عادلة ومنصفة للجميع.

2- حيث العمل والديناميكية يردان على أهداف تأمين الشروط البيولوجية للحياة، توعية الأوساط وتحديد استهلاك الموارد.

3- لا تعرض للخطر تجديد الموارد الطبيعية المحيطة،ولا علاقات وديناميكية الأنساق الايكولوجية التي تحويهم، ولا في النهاية التوازنات الكبرى الإقليمية والعالمية الضرورية لتنمية المجتمعات الأخرى.

4- تتعلق بالحفاظ على قدرات ومقومات الحياة، وشروط وطاقة الاختيار لأجيال المستقبل مما يتطلب إعادة النظر في قانون المدينة، ومناقشة مقترح إنشاء مؤسسة تشرف بشكل كلي على المدينة، والجزائر تستورد 98%من حاجتها من الأكياس البلاستيكية، والنسبة المتبقية أي 2%التي تمثل صناعة محلية 90%منها غير شرعية. لذلك فإن إعادة الاعتبار للمدينة يكون من خلال وضع آليات جديدة، وإنشاء مؤسسة تعنى مباشرة وبشكل تام بكل ما يخص المدينة. ويعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادق عليه بموجب القانون 0-02 أداة استراتيجية للتخطيط وإطار مرجعي للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[48] حيث سيمكن من تحقيق الإنصاف والتوازن وجاذبية الإقليم بجميع مكوناته. وهذا القانون يأتي من أجل وضع سياسة للمدينة تتضح صلاحيات الفاعلين المعنيين بتسييرها وترقيتها وخاصة المنتخبون المحليون والإدارة، لأنه يستحيل تسيير المدن الجزائرية دون إشراك المنتخبين المحليين الذين ستكون لهم صلاحيات محددة بوضوح أكبر في مشروع هذا القانون. والنصوص التنفيذية لقانون التعمير الجديد ستأخذ بعين الاعتبار بلوغ نمط بناء عصري يواكب حركية التطور الاقتصادي الحاصل وتحدد كيفيات توفير الشروط الأساسية التي يتطلبها أي إنجاز يخص البرامج السكنية والتهيئة العمرانية وأدوات التعمير لبلوغ إنجاز أحياء عصرية مكتملة المرافق تتضمن كافة المواصفات العصرية مع إدماج استعمال الطاقات المتجددة.

2.2.2 مشاكل التحضر: ظهرت مشاكل متعددة مع ظاهرة التمدن السريع، نتج عنها حصول زخم سكاني في المدن يفوق الإسقاطات والتنبؤات السكانية. ما أدى إلى حصول التركز السكاني المفرط في مدن معينة؛ وخاصة المدن الكبيرة، مع اختلاف المستوى المعيشي لأفراد المجتمع الساكنين في نفس المدينة. ما أدى إلى وضوح المشكلة وظهور حالة عدم التآلف الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية. وظهور مشكلة النقص الحاد في السكن، وبروز ظاهرة البناء العشوائي وغير المنظم. وما صاحبها من ظهور الجرائم وارتفاع معدلاتها، قلة الأمن الاجتماعي، ضعف الخدمات الاجتماعية، انتشار الأحياء الفقيرة وقلة الخدمات الصحية. بالتزامن مع هشاشة وانعدام البنية التحتية؛ مثل غياب قنوات التصريف، غياب خطوط الهاتف وانعدام الماء الشروب. وظهور مشاكل بيئية؛ كتلوث المياه، تقلص المساحات الخضراء وازدحام المرور.

3.2.2 معالجة مشاكل التحضر: يمكن تحديد الأسلوب الأمثل لمعالجة مشاكل التحضر من خلال اتباع سياسة للإسكان الريفي والحضري؛ بحيث تستند إلى أسس علمية وكمية؛ تقوم بقياس الحاجة السكانية وتلبية النقص الموجود. واعتماد سياسة التخطيط الإقليمي المستندة على التوزيع الأمثل لحجم المدن، وتحديد حجمها حسب تدرجها الهرمي. ومعالجة الهجرة من المدينة إلى الريف بموجب قرارات وتشريعات تتضمن زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للأرياف، بالشكل الذي يؤدي إلى التقليل من معدلات الهجرة. إضافة إلى الاهتمام بالأرياف من ناحية توفير فرص العمل ومعالجة البطالة.

ويقوم القانون التوجيهي للمدينة 06/06 الذي يندرج في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها، على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة. ويكرس هذا النص مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة، والإسهام في إنجاحها. وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، تجسيد مهام المراقبة، متابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية، الشفافية، العمل والتضامن، تعزيز حضور الدولة وتطبيق القانون وتحديد إطار مؤسساتي وتنظيمي لتسيير المدينة وتحديد صلاحيات الفاعلين ودورهم، التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن، واعتماد قواعد التسيير، التدخل والاستشارة القائمة على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة. وإنشاء مرصد للمدينة يتولى تخطيط سياسة المدينة ومتابعة تنفيذها. ويعتبر كتاب العالم الإيطالي جيوفاني بوتيرو الذي نشره عام 1598 تحت عنوان " المدينة " أول كتاب يصدر عن المدينة، و لم يكن في نظر

الكثيرين أكثر من مجرد فضول علمي لباحث غير متخصص و في بداية القرن 17 أصبحت المدينة موضوع اهتمام الكثيرين من الباحثين في تخصصات متعددة.

والقانون 06-06 تم تصميمه وتطويره من خلال عملية مدروسة ومنسقة، ويتم تنفيذه في إطار اللامركزية والإدارة الجوارية. ويحتوي هذا القانون على عدة مكونات فيما يتعلق بالجانب الحضري، تتمثل أهدافه في السيطرة على النمو الحضري، تصحيح الاختلالات الحضرية، إعادة هيكلة وتأهيل النسيج الحضري وتحديثه. وفيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فإنه يهدف إلى مكافحة تدهور الحياة في الأحياء، وتعزيز الحفاظ على النظافة والصحة العامة. وبالنسبة لعنصر الإدارة ، يتمثل هدفه في تعزيز الحكم الراشد من خلال إعادة تأكيد مسؤولية السلطات العامة ومشاركة الحركة النقابية والمواطنين في إدارة مدينتهم. بالإضافة إلى تعزيز أدوات التخطيط الحضري القائمة، والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي اللذان يعطيان تفاصيل استخدام الأرض وحقوق البناء في كل القطاعات المذكورة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، كما أنه يضبط قواعد المظهر الخارجي للبنايات بالإضافة إلى تحديد المساحات العمومية وتخطيط الشبكات والارتفاقات، والمناطق الواجب حمايتها كالمناطق الأثرية، والأراضي الزراعية، والنصب التذكارية.

وتجسدت سياسة المدينة بموجب القانون التوجيهي للمدينة 06-06،[49] والذي يتمثل هدفه الرئيسي في تحديد الأحكام الخاصة بتحديد عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة التخطيط المكاني والتنمية المستدامة. ومن المفترض تنفيذه في سياق اللامركزية والإدارة اللامركزية حسب نص المادة الأولى منه. حيث يوضح هذا القانون سياسات المدينة من خلال 29 مادة في 6 فصول تضمنت المبادئ العامة، تعاريف وتصنيفات المدن، الإطار والأهداف، الجهات الفاعلة والمهارات، الأدوات والأجهزة (يتوفر هذا الفصل على أدوات التخطيط المكاني والحضري، والتخطيط القطاعي وأدوات التوجيه، وأدوات الشراكة، والمعلومات، وأدوات الرصد والتقييم، وأدوات التمويل، وأخيرا المرصد الوطني للمدينة. وأخيرا نصص على الأحكام النهائية.

وباستقراء القانون 06/06 يتضح أن سياسة المدينة تظهر في المادة 4 محددة في وضع استراتيجية تتأسس على تحديد أولويات التنمية المستدامة للمدينة، جمع شروط التشاور والنقاش بين مختلف أصحاب المصلحة في سياسة المدينة، وضع المعايير والمؤشرات الحضرية وكذلك عناصر الإشراف والتقييم والتصحيح للبرامج والإجراءات المتفق عليها، مع إيجاد حلول لإعادة تأهيل المدينة، وإعادة تطوير مجمعاتها السكنية وهيكلة المناطق الحضرية الحساسة، وتصميم وتنفيذ سياسات وعي المواطن والمعلومات، ووضع أدوات التدخل ودعم القرار لتعزيز المدينة، والعمل على تعزيز الشراكة بين الدولة والسلطات المحلية والمشغلين. والأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ برامج سياسة المدينة، وأخيرا ضمان تماسك الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم تنفيذها.

وتم تأكيد سياسة المدينة من خلال القانون التوجيهي 06/06، بأهدافه المتمثلة في إنشاء مدينة جزائرية نوعية وتنافسية ذات جاذبية مستدامة، قادرة على تلبية احتياجات سكانها والتغيرات الإنتاجية وكذلك المساهمة في ثقافة حقيقية وهوية حضرية. بالإضافة إلى استراتيجية تعزيز مدينة مستدامة وضمان جودة وتجديد الشكل الحضري وتكييف المدينة مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية وحفظ وتعزيز النظام البيئي الحضري وإدارة حضرية ضد الإقصاء والتهميش ورفع مستوى المناطق الحضرية في إطار برنامج عمل التجديد الحضري واللحاق بالركب.

الخاتمة: المقاربة الريفية الحضرية مهمة في البلدان غير المتقدمة، والتي تتبع في كثير من الأحيان فكرة تطوير الريف دون الانتباه إلى كبح امتداد المدن. ما يعوق تماسك وترابط عملية التنمية ويزيد من التحديات التي ستواجهها هذه البلدان لأنها تسعى إلى أن تكون معزولة عن المبادلات العالمية. كما يبدو أن النظام العالمي والتعديلات الهيكلية المصاحبة له بمثابة انقطاع جديد بعد الظاهرة الاستعمارية، ولكن لم يتم الشعور به بنفس الطريقة. والاضطرابات على جميع المستويات هي في الأصل انقسامات؛ وبالتأكيد هي أكثر خطورة وتجعل أي شكل من أشكال التنظيم أو إدارة الأقاليم أكثر تعقيدا.

وإذا كان ينتشر في المناطق الريفية والحضرية في البلدان المتقدمة السماح للمدن بهيكلة المساحة بأكملها، ففي البلدان غير المتقدمة يتم الحفاظ على النظم التقليدية الريفية والحضرية، مع الاعتراف بالمبادئ التي تبقى شكلية للتنمية المستدامة وفكرة التقدم المحدود بالتقنيات الوحيدة التي تعتبر ضرورية رغم كل شيء ويعتبر التحديث الزراعي والتجديد الحضري ضروريين كبدائل لإدارة مساحة المعيشة بشكل أكثر عقلانية. إنه يتطلب وسائل ورأس مال وتحويل عقليات لإعادة التشكيل والوظائف الجديدة للفضاء، إلى الأبعاد المحلية والعالمية.

وظاهرة النمو العمراني السريعة والعفوية نتجت عن سوء تنظيم المجال؛ في غياب سياسة عمرانية في إطار سياسة تنموية شاملة. ما يفرض اتخاذ إجراءات وتدابير سياسة عمرانية ناجعة وتوجيه ظاهرة الهجرة من الشمال إلى المناطق الداخلية وفك الخناق عن المدن وبالتالي تحقيق توزيع أحسن للسكان وإذابة الفوارق الجهوية والحفاظ على الثروات الطبيعية وإعادة التوازن الإقليمي. لذا فإن التسيير المحلي وتسيير المدينة بالذات يكتسي أهمية كبيرة لما يحققه من مكاسب هامة في تحريك الديمقراطية والمشاركة، ويوضح السياق التاريخي لتطور عملية التسيير في الجزائر؛ الشكل الذي تغيرت به العلاقة بين السلطة المركزية و المجالس الشعبية البلدية ،التي كان يقع على عاتقها قانونا تسيير المدن وإدارة الشأن المحلي، لترقية وتجديد وتطوير نظم التسيير والإدارة في مدينة تتوازن فيها المصالح وتتجانس بالتعايش بين كل الفاعلين، في إطار مبادئ المشاورة والتنسيق والتضامن، وترشيد الحكم لتحقيق درجة عالية من الفاعلية بالاعتماد على آليات وأدوات جديدة.

ونشير أن من بين النقائص التي لم تعالجها التشريعات فيما يتعلق بتسيير المدن الكبرى؛ فهي تخضع لنفس القوانين التي تسير بها البلديات والمدن الصغيرة والمتوسطة. ولذلك لا بد من إعطاء المدينة القدرات المؤسساتية للتسيير الراشد، والعمل بمنهج الشراكة المتفتح على كل الفاعلين دون إقصاء ومؤسس على مبادئ المواطنة والديمقراطية والتسيير الجواري، وفتح مجال المشاركة الفعلية للمواطن والمجتمع المدني كأحد أهم أركان تشكيل سلطة القرار بكل ديمقراطية لضمان حسن التسيير وإحداث التطوير الإداري والتقني على مستوى الإدارة المحلية. لذلك لا بد من إعادة النظر في:

-صلاحيات ودور البلدية في النظام الإداري الجزائري فعليا؛ لتمكين احترام أدوات التعمير، وتسيير مناطق التوسع الحضري والتحكم في عملية التهيئة والتعمير كعناصر محركة لعملية التنمية.

-تطوير أساليب التسيير الإداري والتقني بما يكفل الأداء الفعال بتوفير أفضل الخدمات والتجهيزات.

-توحيد الرؤية والتصور المشترك لدى الإدارة المحلية لضمان نمو وتطور المدينة بصفة منسجمة وتدعيم قدراتها في الاستجابة لمتطلبات العولمة وتعزيز فرصها في تحقيق اندماجها في شبكة المدن العالمية.

- إدماج التنمية المستدامة في عمليات التنمية الحضرية؛ ممن خلال اعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات، انطلاقا من رؤية تشاركية واضحة الأهداف، لتحريك دواليب التنمية الحضرية.

- التحكم في التمدد والتوسع الحضري، للتقليل من مشاكل ومخلفات الهجرة الريفية والنمو الديمغرافي، وتفادي النقص الحاصل في الخدمات، المرافق والهياكل القاعدية.

-انتهاج أسلوب الحكم الراشد، من خلال إشراك المواطنين في إعداد السياسات المحلية المتجلية في إعادة الاعتبار للمدن. وتقوية التماسك الاجتماعي ومحاربة مظاهر الإقصاء والتهميش الحضري.

وخلاصة القول، إن مستقبل مجتمعنا يكمن في مستقبل مدننا وأريافنا، لكونها أصبحت فواعل جديدة على المستوى الدولي في وقت ظهرت فيه قواعد جديدة للشراكة والتعاون وتكوين الشبكات، والشركات المتعددة الجنسية وبالتالي أصبحت المدن الرهان الأساسي للتنمية الشاملة.

الهوامش:

1- المجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية الخامسة، الدورة العادية السابعة، الجلسة العلنية المنعقدة يوم الثلاثاء 14 يونيو 2005، الجريدة الرسمية للمداولات، السنة الرابعة رقم 161، بتاريخ الاثنين 4 يوليو سنة 2005، ص 4.

2 - CADAT. Caisse algérienne d'Aménagement du territoire, créée dans le cadre du Plan de Constantine et dissoute en 1980 ; remplacée par l'Agence Nationale d'Aménagement du Territoire.

3 -COMEDOR : Comité Permanent d'Etudes, de Développement, d'Organisation et d'Aménagement de l'agglomération d'Alger. Créé en novembre 1968, placé sous la tutelle de la Présidence du Conseil et transféré en décembre 1977 au ministère de l'Habitat

4 - zones d'habitat urbain nouvelles « Z.H.U.N »

5- عقود التعمير "المرسوم التنفيذي" رقم 91-176، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير "PDAU" المرسوم التنفيذي 91-176، ومخطط شغل الأراضي POS المرسوم التنفيذي 91-178.

6- معجم المعاني الجامع، www.almaany.com، اطّلع عليه بتاريخ 2019-2-25.

7- نصر امحمد حسين: دور المنظمات الأهلية والنقابات في المجتمع المدني، مجلة كلية الآداب،عدد 19، طرابلس، ليبيا 2011، ص 125

8- المادة 1/3 من القانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس سنة 2006، العدد 15، ص 16.

9-- القانون 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 ج.ر عدد 15 مؤرخ في 2012/03/12 ص 16

10- المرسوم التنفيذي رقم 12-94 المؤرخ في 1 مارس 2012، يحدد شروط وكيفيات إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة والموافقة عليه. الجريدة الرسمية العدد 14 بتاريخ 07 مارس سنة 2012، ص 8.

11- بوسالمي عامر و مونيس أحمد: التنمية الحضرية في الجزائر، دراسة ميدانية لأحزاب ونقابات وجمعيات- بمدينة خنشلة، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية 27-10-2018 العدد 46 الصفحة 23 .

12-devisme, laurent: actualité de la pensée d'henri lefebvre à propos de l'urbain. la question de centralité.http: //www.univ-tours.fr/msv/oeuvre1t.html.revue de géographie alpine.1999 p115.page consultée le 10/2/2019.

13- القانون رقم 02-08 المؤرخ في 8 ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها الجريدة الرسمية عدد 34 بتاريخ 14 ماي 2202، ص 4.

14 -BERGER, A. ROUVIER-CHARRIER, J [cités par BERNARD Jean]. " Villes et campagnes". Masson. Collection Géographie, Paris 1988, p.8

15-غانم عبد الغني وبوالصوف رابح: التنمية الحضرية المستدامة وترشيد الحكم في الدول الأطراف بين الخطاب المثالي والتطبيق الميداني، الجزائر حالة لهاته الإشكالية. مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة، العدد8، السنة 2007،ص40.

16- عمر بسعود: الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانيات 2003، ص 73-99 http //ressources.iamm.fr/publi/bessaoud.pdf

17 - CENEAP Bilan du développement rural.- Alger, 1990.

18 -le bilan sur le développement rural établi par le CENEAP en 1992

19 -https://journals.openedition.org/insaniyat/7027?lang=en#ftn

20- بناء على مبدأ الأرض لمن يخدمها، الوارد في نصوص ميثاق الثورة الزراعية عام 1971 فإن ملكية الأرض تنزع من أصحابها الذين لا يشرفون فعليا وبكيفية شخصية على فلحها واستغلالها.

21- القانون رقم 19/87 المؤرخ في 1987/12/09 المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم .القانون الجريدة الرسمية عدد 50.السنة 1987

22- COTE marc: mutations rurales en Algérie : le cas des hautes plaines de l'est.-Alger, opu, 1981.p 18

23- القانون رقم 15/10 المتضمن تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الخاصة مؤرخ في 2010 03 /08/ الجريدة الرسمية عدد. 46 لسنة 2010، والمرسوم التنفيذي رقم313/03 مؤرخ في 2003/09/16 يحدد شروط وكيفيات استرجاع الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية المحمية في قطاع عمراني للدولة ج.ر.ج.ج عدد57 لسنة 2003

24 - plan national de développement agricole (pnda)

25- قانون11/91 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، مؤرخ في 1991/04/27 ج.ر عدد 21 مؤرخ في 1991/5/8، والمرسوم تنفيذي رقم 05-248 المؤرخ في 10 يوليو 2005، يتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993 الذي يحدد كيفيات تطبيق القانون 91-11 الجريدة الرسمية المؤرخة في 10 يوليو 2005، العدد 48، الصفحة 5.

op.cit p115 : DEVISME-26

27- FERRIER, Jean-Paul: Pour une lecture post-urbaine de la Méditerranée du XXIe siècle" in Méditerranée, Paris :CNED-SEDES, 2001, pp. 197 à 229.

28 - RONCAYOLO marcel: lectures de villes- formes et temps.collection eupalinos. éditions parenthèses, Marseille 2002, p.35 .

29- القانون رقم 19/87 و المراسم المنفذة له منها المرسوم رقم 52/89 المتضمن القانون الأساسي للمزرعة النموذجية.

30-الأمم المتحدة/ الجمعية العامة الوثيقة (A/70/270).

31- ميلود فروج: المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن، مجلة العلوم الإنسانية عدد 44 ديسمبر 2015 ص ص 77-90

32- رمزي الشيخ، محمد منون و□رنيم خضر: مؤشرات جودة التصميم المعماري للمباني السكنية في مدينة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد 38 العدد 5 سوريا 2016 ص ص 159-175
33- سميرة ديب: سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر. مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4 العدد 8 الجزائر 2012 ص ص 167-180
34- الوثيقة A/HRC/30/49الجمعية العامة في 7 آب / 2015 /دور الحكومة المحلية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان - التقرير النهائي للجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.
35- Boutefnouchet Mostefa: Système social et changement social en Algérie,OPU 1986,p52
36-Lazzarotti, Olivier: Rome nest plus à Rome ou dans les villes, le mode de vie européen dans Mondes Tourisme urbain. Editions Belin 2007, p. 323-331.
37- عميش سميرة: دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2015، ص 123.
38- لعروق محمد الهادي: المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة. حوليات وحدة البحث إفريقيا و العالم العربي والبحر المتوسط، جامعة منتوري ،قسنطينة، المجلد 01 سنة1997، ص09.
39- المدينة الجمع :مُدُن ومَدَائِن: وهي مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية كبيرة، ولها أهمية معينة تميزها عن المستوطنات الأخرى ويختلف تعريف المدينة من مكان إلى آخر ومن وجهة نظر إلى أخرى. في العصر الحديث قامت العديد من الدول بوضع شروط معينة لتحديد ما إذا كانت المستوطنة مدينة أم لا.
1-https://ar.wikipedia.org/wiki/cite_ref. vue le 2019/05/1
40- ظهرت "سياسة المدينة" خلال الأربعين سنة الأخيرة، في عدد من الدول الغربية .وهذا كرد فعل سياسي على استفحال مشاكل المدن فيها (لاسيما مع بروز مشاكل "الضواحي"، كما وقع في فرنسا على سبيل المثال.
41- إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار7 الجمعية العامة للأمم المتحدة في دروتها الإستثنائية 25 المؤرخ في 9 حزيران/يونيه 2001.
42-البلدية بين القوة الإقليمية والقوة المحلية.http://www.urbanisme.equipement.gouv
43 - DURBIANO, Claudine."L'espace rural existe-t-il encore?" http://pedagogie.ac-aix-arseille.fr/histgeo/annuaire/parten/Cafe_aix/c0905_01.htm
44- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية بتاريخ 15 ديسمبر سنة 2001، العدد 77، ص.18.
45- البحث في قدرة المزارعين على تحويل طريقة الإنتاج والإدارة للتكيف مع التغييرات التي تحدث في حركية القطاع الزراعي أي قدرتهم على دخول الخدمة الاقتصادية.
46- قلالة محمد سليم: الفكر السياسي من الشرق إلى الغرب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 ، ص 81
47 -the ninth session of the world urban forum (wuf9) - world bank participation .kuala lumpur, malaysia. february 7-13, 2018
48- قانون رقم 10-02 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 ، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الجريدة الرسمية، العدد:61 السنة 2010
49- القانون 06-06 المؤرخ 20 فبراير 2006 ج.ر عدد 15 مؤرخ في 2012/03/12 ص 16

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- قلالة محمد سليم: الفكر السياسي من الشرق إلى الغرب، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

-BERGER, A. ROUVIER-CHARRIER, J [cités par BERNARD Jean]. " Villes et campagnes". Masson. Collection Géographie, Paris .1988

- COTE marc: mutations rurales en Algérie : le cas des hautes plaines de l'est.-Alger, opu, 1998.

- FERRIER, Jean-Paul: Pour une lecture post-urbaine de la Méditerranée du XXIe siècle" in Méditerranée, Paris :CNED-SEDES, 2001.

- RONCAYOLO marcel: lectures de villes- formes et temps. collection eupalinos. éditions parenthèses, Marseille 2002.

- Boutefnouchet Mostefa: Système social et changement social en Algérie,OPU 1986.

Rome nest plus à Rome ou dans les villes, le mode de vie européen :Lazzarotti, Olivier- dans Mondes Tourisme urbain. Editions Belin 2007 .

المقالات:

نصر محمد حسين: "دور المنظمات الأهلية والنقابات في المجتمع المدني"، مجلة كلية الآداب،عدد 9، طرابلس، ليبيا 2011

- بوسالمي عامر و مونيس أحمد: "التنمية الحضرية في الجزائر"، دراسة ميدانية لأحزاب ونقابات وجمعيات- بمدينة خنشلة، مجلة جيل للعلوم الإنسانية العدد 46 الجزائر 2008.
- غانم عبد الغني وبوالصوف رابح: "التنمية الحضرية المستدامة وترشيد الحكم في الدول الأطراف بين الخطاب المثالي والتطبيق الميداني، الجزائر حالة لهاته الإشكالية". مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، العدد 8 ، سنة2007.
- بسعود عمر: "الفلاحة في الجزائر، من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)"، مجلة إنسانيات 2003.
- فروج ميلود: "المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن"، مجلة العلوم الإنسانية عدد 44 ديسمبر 2015 .
- رمزي الشيخ، منون محمد و خضر رنيم: "مؤشرات جودة التصميم المعماري للمباني السكنية في مدينة اللاذقية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الهندسية المجلد 38 العدد 5 سوريا 2016.
- ديب سميرة: "سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر". مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية للأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 4 العدد 8 الجزائر 2012 .
- لعروق محمد الهادي: "المدينة الجزائرية سياسات وممارسات التهيئة". حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي والبحر المتوسط، جامعة منتوري ،قسنطينة، المجلد 01 سنة 1997.

الأطروحات:

- عميش سميرة: دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة خلال الفترة 1995-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2015.

المداخلات:

-the ninth session of the world urban forum (wuf9) - world bank participation .kuala lumpur, malaysia. february 7-3, 2018

مواقع الانترنت:

- معجم المعاني الجامع، www.almaany.com اطلع عليه 2019/2/5
-devisme, laurent: actualité de la pensée d'henri lefebvre à propos de l'urbain. la question de centralité.
http://www.univ-tours.fr/msv/oeuvret.html.revue de géographie alpine année1999 .vu le 4/4/2019
- CENEAP Bilan du développement rural.- Alger, 1990. Et le bilan sur le développement rural établi par le CENEAP en 1992;
https://journals.openedition.org/insaniyat/7027?lang=en#ftnVu le 05/04/20
- https://ar.wikipedia.org/wiki/cite_ref. Vu le 05/04/2019
-البلدية بين القوة الإقليمية والقوة المحلية5/19 /4le vu .gouv. equipement. urbanisme. http://www
-DURBIANO, Claudine:L'espace rural existe-t-il encore?
http://pedagogie .ac-aix-arseille.Vu le 5/5/2019.